

بحسب النظر وإنما يجب إذا وقع عليه واجب يعقد عنده كمنصوره وكما
أذ لم يكن حضورها بدون النظر وحكم التناقض إذ لا يكون إلا مع نظر المحكوم عليه
والشهادة ومهما فثبت النظر في ذلك أفه الصنف الخامس
من الأضناف السبعة في أوقات البد والمزادها أخص وهي إم الإقاص
القتل والحرج وما عطف عليها مع سبق العطف على النظر ليعمل لغيره
أو غيره بلا حرج الظرف الأول تنازع المصدران وإنما في كل حال وأخصه زيد عما يوجب
كالقصاص فيقتل أو جرح أو إقاصه حد ويجوز قتل التوبة بالنون فالكلمة الألف
فإنما ما يفيد من مزيد نعتها إذا التذلل بالادى كخافه له وقتها بدونه
أي بدون الادي بكلمة تسمى بها وجوازه لما نبت من سبها الادي وقتها التوبة يجوز
بكل حال وكذا الحزاد فيجوز قتله أي أم لا لأنه من صلب كوديات وإن يؤمنه
والله إذا كانت مودونة الهرة مبتدأه حمله فيجوز كسب إزالة أذها
وأذا ظفر الحيز ولا يضر ولا يضر أذنها وكبره أجزا كل حيز سالتنا وأما
الكارسوة أي أم لا فحكمة أو تلمذة أو عقر أو حياها بدل من كل أو من حتى بدل
مفصل من أجل ذلك لغيره صلته عليه من التعذيب بالنار وقال لا تقربوا النار
أي الضرب بالنار لأنه مضمون سبها والعقيل في نفع الفداء واللام ويكون البهائم
أخره حافه وودود القربى أو القربى السمسم موت الأبدان الخ والظالم القربى الأمان
الحياة الله في التراب لا يابس أجاق صلبه عمل لأنه لا يقصده إلا جرح والمثلة
يعتق فكأن عطف على القتل أو جرح وفي المصاحف المثلة وزان خرفة والمثلة نفع
فتم العقوبة التي والمراد هنا المصدر مثل القتل مثلا من باقى قتل وضرب
أذا جردت وظهر أنها رفعت عليه تنكلا أو التمس ويدس الحجة وضرب الوجه مطلقا
أي يذب أو غيره إنسان أو غيره والعرب في باقى البدن يعرض مقتضى له أمانا كالإرباب
والتعزير فلا مأس والعضب إيماء ذوق العزير وإنما والقول نعم العن
أخصانه فما أتى عن عتبه أو زكوة أو حياها والسرقة نفع فليس في الأضناف
أفهمال التفرقة وأضد الرزوى أو الضالع من العترة من العترة
والبدن والكتف رت والمقظة وما وصبت تصدق من المال الإرباب وقيل كونه أقد
كأما ذكر آفة بقوله أن كان إلا لا نذكر عندك في الأضناف نعم الهرة وكبرها
يوصف الباء وتشدده ويقال ضحية نفع الضاد وكبرها وأخصاه بكسر الهرة وقتها

ما يذبح

ما يذبح من الغنم تقربا إلى الله من يوم عبد الغنى إلى غايته الشرب وهو أبلغ الأضناف
من عتق ما يذبح أو قتلها فأرعتين أهل من الماشية أو قتلها عن الأذن بان
لأن عليه أو زائد من على قدر فضله إن كان وعن أحواله الأصلية أم الحياض
البا أو كان هاشميا مطلقا وتوقفها أو كان المعطى كما ذكر أصله وأفرقه
فما عند الأضناف من المقظة وما وصبت تصدق أي إذا كان الفرج غير الأذن لو كان سقرا
لكن الاعطاء تنقته إلا أن يكون فقرا يجوز له ولصغيره على الأضناف المقظة وأضد
الصدقة ما يفرع عطفها أو الأضناف وهي ما يتوقف بها الأذن على كالمقظة للفقراء
والهبة وهي ما يعطيها عظم المقظة الله ممن يعطى أم الأضناف أو يظن أنه أي
الأضناف لا يصح أن يعطيه أم الأضناف لظنه أن المعطى على ضيقة من الفقه أو العيب
أو الصلاح أو العقوى أو الولادة أو الملة أو غيرها محضفة ما ذكر في التوبة والأضناف
وهو أن المعطى قال ما لا يعطى عنها فيجوز عليه الأضناف ذلك في الأضناف الوقت
السائل لو قف الأبرام والذمان بدونه الأضناف الموت ولو كان مستحسنا
لو وصلته والوصف بصيغة المفعول وسببها أن شاعرتي أو أجز الكتاب
أو أضد من الوقت الصحيح المعتد به في خلاف شرط الوقت أو شرط
للخائف لأنه تنصت مع أو أضد من ميسر المال وأما العووفة ومنها أنها
مقورة في النوع من المكن من مضاربه المعروفة شرعا بل أضد منه بعد ما يفهم وكان
من مضاربه لكن أضد الرمن كفايته فيمتنع عليه حيا وشره ما هو له والأضناف من
مملوك الغنم ملاذ مولاه الظرف في محل الحال والمال له فقدره لأن المال إذا كان
لغيره ولو أرسله ذلك الإنسان ما زله أضد والأضناف من حالين أم الذي بينه
وبين حرف الجح المأثور قبله ضيا من نام به ضنة بكبره وتشدده ما فيه المصون وفي
سنة من به ضنة فيكون بين الفظين ضيا من حرف أو عتبه نفع العون المهمة
والتا العووفة نفع العفا من فضون كما في المصاحف أو عتبه بوروال الشعور
بواسرهما فوالأضناف أو صغر كبر أوله المهمل وقبح الجحمة ولو كان المعطى وليه
أضد لأن العطف ما هو وهي لأضد الأضناف الأناطير المعاصرة عند فقهاء ولكن
فلا يجوز ما ذكرها أصلا وأضد المصيبة ما زالت صوتها لأنها سريعة ومنها أنها
تظهر المقتولة بالندبة إذ النار لا يذبحه بالاصابة في أي حال أصابها إلا الجرد وظاهر
أن هذا ليس به وقد أذبح بذلك ابن نجيم والأرم والحرج وكبرها مما يحرم عينه بالنظر عليه